او اصابته نجاسة اخرى يتنجس عند عامة العلماء ولم يعتبر الماء الذي تحت
الجمد فكان ماء في الثقب كغيره من الماء القليل واذا تنجس فلم تزل نجاسته اي
فلا تزول لو لم يخرج ماء في الثقب اي مكان فيه وقعت النجاسة من ماء على ما
يأتي حوض الحمام ونحوه ولو توضأ انسان من ثقب الجمد المذكور ولم تقع
غسالة في الماء جاز وضوءه على كل حال كبير كان الثقب وصغيرا وان وقعت
فيه وهو دون عشر في عشر لا يجوز الوضوء ولو وقع في الثقب المذكور شاة
وغيرها فماتت ان كان الماء تحت الجمد عشرا في عشر لا يتنجس لكثرته
ولا يتنجس ماء الثقب ايضا لان الموت يحصل غالبا بعد السفل حتى لو علم ان الموت
حصل في الثقب قبل السفل مندوكان الواقع متنجسا فان الماء في الثقب يتنجس
وكذا ان كان الماء تحت الجمد اقل من عشر في عشر يتنجس جميع الماء واما
ان علا الماء وانبسط على وجه الجمد وكان عشرا في عشر لا يتنجس بالغرف
لا يتنجس والا يتنجس ولو كان ماء الحوض كان عشرا اي عشر فتسفل اي نزل
فصار سبعا في سبع مثلا فوقعت النجاسة فيه تنجس لان المعتبر وقت
الوقوع فان امتلاء بعد ذلك صار نجسا ايضا كما كان لما قلنا وقيل لا يصير
نجسا والاول اصح حوض كبير جاف فيه نجاسات فامتلاء قيل هو نجس
لتنجس الماء شيئا فشيئا وقيل ليس بنجس لكونه كبيرا وبه اي بهذا التنجس اخذ
مشايخ بخارى ذكره في الذخيرة والمختار ان الماء ان دخل من مكان نجس
واتصل بالنجاسة شيئا فشيئا فهو نجس وان دخل من مكان طاهر واجتمع
قبل اتصاله بالنجاسة حتى صار عشرا في عشر ثم اتصل بالنجاسة لا يتنجس
ذكره قاضيخان وغيره فان دخل الماء من جانب حوض صغير قد تنجس
ماؤه وخرج من جانب قال ابو بكر الاعمش لا يطهر ما لم يخرج مثل ما كان

فيه

فيه ثلاث مرات فيكون ذلك غسلة واحدة كالقصعة اذا نجست فاغتسل ثلاث
مرات وقال غيره لا يطهر ما لم يخرج مثل ما كان فيه مرة واحدة وقال ابو جعفر
الهندواني يطهر بجريه الدخول من جانب والخروج من جانب وان لم يخرج مثل ما كان
في الحوض وهو اي جريه اختيار الشهيد لانه يصير جاريا والجاري
لا يتنجس ما لم تغير النجاسة حوض صغير يدخل فيه الماء من جانب ويخرج من جانب
توضأ فيه انسان ووقعت غسالته فيه وان كان الحوض اربعا في اربع
قوله فما دونه يجوز الوضوء لان الظاهر ان الماء المستعمل لا يستقر في مثل هذا بل يخرج
فيكون كالجاري وان كان اكثر من ذلك اي من اربع في اربع لا يجوز لان الماء
المستعمل يستقر فيه فلا يكون كالجاري فيتكرر استعماله الا ان توضأ فيه في موضع
الدخول او في موضع الخروج لانه جار وكذا اعين الماء اذا كان وسعها خمسا في خمس
وكان الماء يخرج منها اي من بينوعها ان كان يتحرك الماء حركة ظاهرة
من جانب اي من جانبي الينبوع فذكر العين باعتباره وهو اي الماء يستقي من بلوغه
على الخروج من منفذ العين يجوز الوضوء فيها لانه تيقنا ان الماء المستعمل لا
يستقر لشدة اندفاع الماء في خروجه من الينبوع وان لم يكن الماء بهذه الصفة
لا يجوز الوضوء فيها وقال القاضي الامام فخر الدين خان في هذه الصورة والتي
قبلها الاصح ان هذا التقدير غير لازم وانما الاعتماد على التحري فينظر فيه
وان خرج الماء المستعمل اي ان علم خروجه من سماعة لكثرة اي لكثرة الماء وقوته
يجوز الوضوء في الحوض والعين والا اي وان لم يعلم خروج الماء المستعمل فلا يجوز
التوضوء بالتي اذا كان ذائب بحيث يتقاطر على العضو يجوز لانه ماء مطلق
ولا يتيمم اذا قدر على استعماله كذلك والا اي وان لم يكن ذائبا ولم يتقاطر
على العضو عند لكثرته يتيمم لعجزه اذ مراده على العضو من غير تقاطر لانه ليس ماء